# اقتصاد

## العراق يلاحق السيارات المتهربة من الجمارك

بغداد ـ **عبد الرحمن العبيدي**

كشف رئيس هيئة الجمارك العراقية، شاكر الزبيدي، عن اعتزام الهيئة إعادة النظر في جميع الرسوم الجمركية المعمول بها في البلاد، وفتح ملف السيارات التي دخلت العراق بشكل غير قانوني، وذلك لتحصيل مبالغ مستحقة تصل إلى أكثر من تريليون دينار (690 مليون دولار).

وقال الزبيدي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إنّ «الخطة القادمة للهيئة هي إعادة النظر في جميع الفئات والنسب الجمركية الخاصة بقانون التعرفة الجمركية رقم 22 لسنة 2010، وكذلك إعادة النظر في جميع القيم الاستيرادية».

وأضاف أنّ ذلك «يشمل جميع منافذ العراق البرية والجوية والبحرية، البالغ عددها 17 منفذاً تحت سلطة الحكومة الاتحادية، و4 منافذ تحت سلطة إقليم كردستان (شمال العراق) إضافة الى المنافذ الجوية، وهي 3 منافذ تحت سلطة الحكومة الاتحادية ومنفذان تحت سلطة الإقليم».

وتابع أنّ «الهيئة بدأت في تطبيق المادة 48 من الموازنة المالية لسنة 2021، التي تنص على تسجيل السيارات التي دخلت البلاد بصورة غير شرعية بتهرّبها من الرسوم أو كانت دون الموديل المسموح. وتم تشكيل لجان في جميع المناطق الوسطى والشمالية والغربية والجنوبية بشأن ذلك، وسيتم إنجاز هذا الموضوع من خلال استيفاء قيمة الجمارك على تلك السيارات، وهو ما سيحقق طفرة مالية على مستوى الإيرادات ما بين 900 مليار دينار وتريليون دينار». ولفت إلى تدخّل من بعض الجهات أو الهيئات الحكومية في صميم عمل الهيئة العامة للجمارك، ومنها تدخّل بعض منتسبي سلطة المنافذ الحدودية، وبعض دوائر الدولة التي تُسمى بالجهات الساندة. مؤكدا أن «هذا التدخل أدى إلى إرباك العمل الجمركي وأثر سلباً على مستوى تغيير سير التجارة من المنافذ الاتحادية إلى المنافذ الواقعة تحت سلطة إقليم كردستان، إضافة إلى التعقيدات الإدارية البيروقراطية المميتة في بعض المنافذ».

وقال: «إقليم كردستان غير ملتزم بالتعرفة الجمركية لغاية الآن، وغير ملتزم بالقيم الاستيرادية الخاصة بالبضائع المعتمدة من قبل الحكومة الاتحادية، وبالتالي على الإقليم تنفيذ بنود القرار رقم 13 لسنة 2019 الخاص بتوحيد الإجراءات الجمركية والرسوم وضوابط المنع، والتي تُعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه الهيئة، وسيتم تكثيف عمل أقسام التحريات في كافة المناطق الجمركية كافة للحد من عمليات التهريب والتهرب الجمركي». ووفق الزبيدي، فإنّ «الإيرادات المالية الختامية لهذا العام ستكون مبشرة بعد الإصلاحات الواسعة للحكومة في مجال محاربة عمليات التهريب والتهرب من دفع الرسوم، وكذلك التغيير الإيجابي الذي حصل في الإجراءات المتعلقة داخل المنافذ الحدودية».

وتابع أنّ مسألة الإعفاءات الجمركية التي تتم وفقا لاتفاقيات بين العراق ودول أخرى تجري عبر مبدأ التعامل بالمثل، وفي عام 2016 تم إيقاف الكثير من الاتفاقيات المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية لأنّها كانت مضرة للعراق، وحالياً ليست هناك إعفاءات جمركية، باستثناء الجانب الأردني وفقاً للاتفاقية الثنائية بين البلدين، حيث أكثر من 300 سلعة تدخل من الجانب الأردني إلى العراق، وهناك لجان تعمل على متابعة هذه الإعفاءات على المنتجات التي تدخل حصرياً من الأردن».

(Getty)

## بيتكوين تختتم 2021 بخسائر

تواصل عملة بيتكوين تراجعاتها خلال شهر ديسمبر/كانون الأول، لتختتم 2021 على مستويات بعيدة كثيراً عن المستويات القياسية التي وصلت إليها في وقت سابق من العام الجاري وكسرت خلالها حاجز 60 ألف دولار. وخسرت العملة الرقمية الأشهر عالمياً نحو 2,7% في تعاملات، أمس، لتصل إلى حوالي 46,7 ألف دولار، لترتفع خسائرها على مدار ديسمبر/ كانون الأول إلى نحو 18%، وسط هبوط أوسع في قطاع العملات المشفرة. وتُعد بيتكوين رمزاً للتقلبات الحادة في 2021، ورغم ذلك لم يفقد أنصار العملات المشفرة حماسهم، إذ تزايد الاهتمام بها منذ مطلع العام. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، عن وليد قودماني، المحلل في شركة «إكس تي بي ماركت»: «شهد 2021 تصاعداً كبيراً في التبني الجماعي للعملات المشفَّرة»، وسط تدفق كبير للاستثمارات.

## أخبار

### تراجع احتياطيات الكويت

أظهرت بيانات رسمية، تراجع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدولة الكويت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بنسبة 3% على أساس سنوي، لتصل إلى 14,069 مليار دينار (46,59 مليار دولار)، مقابل 14,510 مليار دينار (48,05 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2020، وفق التقرير الشهري

الصادر عن البنك المركزي الصادر، أمس الخميس. وعلى أساس شهري، انخفضت الاحتياطيات بنسبة 0,3%، نزولا من 14,108 مليار دينار (46,72 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول. وتضمنت احتياطيات البلد الغني بالنفط 12,387 مليار دينار رصيد الودائع والعملات، إضافة إلى 1,366 مليار دينار حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، و236,5 مليون دينار رصيد لدى «النقد الدولي».

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا (مقداره 79 طنا، محسوب بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بنحو 31,7 مليون دينار (105,6 ملايين دولار) بنهاية أكتوبر الماضي. ويحاول الاقتصاد الكويتي التعافي من تداعيات أزمة كورونا، مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط التي تمثل أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية.

### تعاون بين العراق والصين في النفط

أبرمت وزارة النفط العراقية، الخميس، اتفاقاً أولياً مع شركة صينية لإنشاء مصفاة لتكرير النفط في محافظة البصرة جنوبي البلاد، بطاقة 300 ألف برميل يومياً وكلفة 7 مليارات دولار.

وقال وزير النفط إحسان عبد الجبار للصحافيين على هامش توقيع الاتفاق في بغداد، إن شركة مصافي الجنوب التابعة لوزارة النفط وقعت عقداً أولياً مع شركة «hualu» التابعة لشركة «cncec» الصينية، لإنشاء مصفاة الفاو لتكرير النفط بمحافظة البصرة.

وأضاف أن المصفاة بطاقة 300 ألف برميل يومياً، وتبلغ كلفتها ما بين 7 و8 مليارات دولار، مشيراً إلى أن المرحلة الثانية من المشروع، سيكون إنشاء مجمع للبتروكيمياويات، دون الإشارة إلى توقيتات محددة.

### أسوأ أداء للذهب

سجل الذهب أسوأ أداء له منذ ست سنوات، على الرغم من استمرار تخطي الأسعار لمستوى 1800 دولار للأوقية (الأونصة) في تعاملات محدودة، أمس الخميس. وتراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب إلى نحو 1802,3 دولار للأوقية. وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة إلى 22,70 دولارا للأوقية، وهبط البلاتين 0,3 بالمئة إلى 964,96 دولاراً، ونزل البلاديوم 0,5 بالمئة إلى 1973,75 دولارا. وتتجه جميعها لتسجيل أسوأ أداء لها في عدة سنوات.

## توطين وظائف جديدة في السعودية... وتمديد دعم الشركات

لندن ـ **العربي الجديد**

بدأت المملكة العربية السعودية، اعتباراً من أمس الخميس، في تطبيق قرار يستهدف توطين مهن جديدة تشمل التخليص الجمركي ومدارس قيادة المركبات والمهن الفنية الهندسية والاستشارات القانونية ومكاتب المحاماة.

ويستهدف القرار توطين 100% من نشاط مدارس تعليم قيادة السيارات، و70% من مهن التخليص الجمركي، و50% من المهن الفنية الهندسية والاستشارات القانونية ومكاتب المحاماة، و25% من المهن الفنية الهندسية. وسجل عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص أعلى مستوياته عند 1,9 مليون موظف في الربع الثالث من عام 2021، بعد توطين العديد من المهن والقطاعات على مدى السنوات الأخيرة. واستقر معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثالث عند 11,3 بالمئة، وهو نفس المعدل في الربع الثاني السابق له. وتستهدف المملكة في رؤيتها المستقبلية 2030، خفض معدل البطالة بين مواطنيها إلى 7% بنهاية البرنامج الإصلاحي. يأتي هذا بالتزامن مع إعلان البنك المركزي، أمس، تمديد فترة برنامج تأجيل دفعات القروض 3 أشهر إضافية، من مطلع 2022 حتى نهاية الربع الأول، بعد أن كانت مدته محددة بنهاية العام الجاري. و«تأجيل الدفعات»، هو أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص في مواجهة تداعيات جائحة كورونا. وقال «البنك المركزي»، في بيان، إن قرار التمديد جاء دعما للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت متأثرة بالإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، وفقا لتقييم جهات التمويل.

وذكر أن عدد العقود المستفيدة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه في 14 مارس/ آذار 2020، حتى تاريخه، قد تجاوز 107 آلاف عقد، فيما بلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 181 مليار ريال (48,3 مليار دولار).

وسابقا، أشار البنك المركزي إلى أن هذه البرامج تأتي دعما للقطاع الخاص ولمستويات السيولة في النظام المالي، كما تساهم في تمكين جهات التمويل من القيام بدورها في دعم وتمويل القطاع الخاص. وكان البنك ووزارة المالية، قد أعلنا حزمة تحفيز ضخم بالتزامن مع انتشار كورونا لدعم الشركات، فيما يتم تمديده لاحقا للشركات التي لا تزال متأثرة.

محور

# 2021 عربياً... أزمات معيشية مريرة

2021... عام الأزمات المعيشية غير المسبوقة في الكثير من الدول العربية، فقد شهد خلاله لبنان واليمن وسورية سقوطاً مدوياً لعملاتها، وشقت الأزمات ندوباً عميقة على معيشة المواطنين، بينما لم تنج مصر وتونس وليبيا ودول أخرى من الصعوبات، رغم تسجيل عملاتها استقراراً نسبياً، إلا أن إجراءات حكومية قاسية وتدابير استثنائية ومزيدا من الضرائب وزيادات الأسعار تسببت في سحق غالبية المواطنين، ودفعهم إلى الفقر والبطالة، لتزداد معدلات الانتحار والرغبة في هجر البلاد.

الأزمة في لبنان طاولت الحصول على الخبز (فرانس برس)

## عام سقوط العملات وقسوة الفقر

### انهزام معيشي في لبنان وسورية واليمن

لم يأت 2021 أن يمر من دون أن يحفر ندوباً عميقة في حياة الكثيرين من العرب، كان نصيب اللبنانيين واليمنيين والسوريين الأكثر منها، إذ تسبب انهيار العملات الوطنية في انهزام معيشي

بيروت ـ **ريتا الجمال**
عدن ـ **محمد راجح**
**عدنان عبد الرزاق**

يودّع اللبنانيون عام 2021 بنظرة تشاؤمية قلقة من سنة جديدة تكون محفوفة بالمخاطر المعيشية والغلاء، في ظل استمرار الصراع السياسي والتقاعس في تنفيذ السياسات الإصلاحية وتجاهل المسؤولين لكل التحذيرات الدولية، منها التي خرجت عن البنك الدولي في الأول من يونيو/حزيران الماضي بأن الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان من المرجح أن تصنف إحدى أشد ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

يقول «العم يونس» الذي التقته «العربي الجديد» في أحد شوارع جونيه شمال بيروت، «نظرتي إلى 2022؟ أسوأ من 2021 و2020 وكل السنين الماضية، عمري 80 سنة، عايشت أحداث لبنان بمرّها وحلوها القليل، بحربها وسلمها، دمارها ونهضتها ولم تمرّ عليّ سنة كـ2021، أنا اليوم جائع، ومريض، هل يعقل أن لا دواء في الصيدليات؟ المستشفيات باتت فنادق للأغنياء فقط!». وبواجه لبنان المتخلف عن سداد ديونه الخارجية منذ أواخر عام 2019 أسوأ أزمة اقتصادية ومالية ونقدية، فاقمتها جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت عام 2020 وتدهور قيمة العملة الوطنية بأكثر من 90%. وتفاقمت الأزمة المالية عام 2021 وانعكست بشكل خطير على مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والبضائع والخدمات، مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، متخطياً للمرة الأولى في تاريخ البلاد عتبة 28 ألف ليرة، لتشهد الأسعار مساراً تصاعدياً مع فوضى بالأسواق في ظل غياب الرقابة وجشع التجار. وكذلك بلغت أزمة المحروقات في لبنان عام 2021 ذروتها، وترجمت في طوابير مرهقة أمام محطات المحروقات تخللتها حوادث عدة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في مناطق مختلفة من البلاد، كما فتحت الأزمة الباب واسعاً أمام تجار السوق السوداء الذين حققوا أرباحاً خيالية من جراء انقطاع المازوت والغاز والبنزين، قبل أن تتدخل السلطات اللبنانية، وتقرر رفع الدعم عن الغاز والمازوت وترشيده على صعيد البنزين كحل لديها للأزمة من دون أن تطرح أي بديل للمواطنين، وهو ما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار المحروقات، بحيث بات يتطلب تأمين كل مادة في الشهر وجدها حوالي المليون ليرة، تبعاً للاستهلاك الذي خفّ كثيراً نظراً لانعدام القدرة الشرائية. كما انعكست الأزمة المالية والاقتصادية على قطاع التعليم الذي بات بدوره للميسورين فقط، وضربت كذلك غالبية القطاعات والخدمات، بما فيها الاتصالات والإنترنت التي باتت مهددة بشكل جدي بالانقطاع أو الغلاء، كما يستمر تفاقم أزمة الكهرباء التي بلغت ذروتها في 2021، وخصوصاً في فترة الصيف، حيث غطّت العتمة لبنان، ولا سيما مع اعتماد أصحاب المولدات الخاصة التقنين ورفعوا أسعارهم إلى ما يزيد مليون ليرة لكل 5 أمبير. كما أن الانقطاع ضرب الشركات، فأقفل بعضها مؤقتاً، وسارعت إلى البحث عن بدائل، وكذلك المتاجر التي خسرت الكثير من بضائعها التي تحتاج إلى التبريد فتلفتها، وأيضاً مختلف المؤسسات السياحية التي بحثت عن بدائل للاستمرار، حتى أن بعض المطاعم فرضت على فاتورتها «بدل مازوت» لتأمينه وسط الغلاء لمولدات خاصة بها بهدف تشغيل الكهرباء، مع الإشارة إلى أنه في هذه الفترة زادت حالات التسمم نتيجة انقطاع الكهرباء عن البرادات. كذلك أدت الأزمة إلى ارتفاع كبير في أعداد المهاجرين والمسافرين بحثاً عن فرصة عمل أو عن خدمات أساسية أصبحت شبه معدومة في لبنان من كهرباء ومياه وصحة ونظافة. ويرى نجيب الذي يعمل محاسباً في إحدى الشركات الخاصة في بيروت مثل الكثيرين أن الأمل الوحيد المتبقي لديه هو الهجرة إلى كندا، حيث يعمل صديقه الذي ترك لبنان منذ 4 أشهر نتيجة الأزمة الاقتصادية ووعده بالعمل على أوراقه، أو إيجاد وظيفة في دبي بعدما أرسل سيرته الذاتية إلى عدد من الشركات. كما يشهد لبنان ارتفاعاً متواصلاً بجرائم السرقة، وقد تكون الأزمة الاقتصادية والمعيشية وزيادة نسبة البطالة من أبرز أسبابها بحسب «الدولية للمعلومات».

> الأزمة المالية تتفاقم في لبنان والليرة لا تتوقف عن الهبوط

#### عام سقوط الريال اليمني

وفي اليمن، عاشت الأسر أسوأ عام لها منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد منذ نحو سبع سنوات، مع سقوط الريال إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما شكل صدمات معيشية واسعة. واضطرت كثير من الأسر إلى التوقف عن تعليم أبنائها، والدفع بهم إلى سوق العمل لإعالتها ومساعدتها على مواجهة متطلبات الأعباء المعيشية التي أصبحت صعبة للغاية. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد زاد الطلب بصورة قياسية طوال العام 2021، على السلع الغذائية والوقود والمساكن والخدمات العامة الشحيحة المتوفرة من كهرباء ومياه وغيرها، مع عودة عشرات الآلاف الأسر من دول الاغتراب، خصوصاً من السعودية بسبب تسريحات واسعة على إثر تداعيات كورونا. ويقول الخبير المتخصص في علم الاجتماع الاقتصادي ياسر الواحدي لـ«العربي الجديد»، إن انعدام الدخل وبروز فوارق اجتماعية خطيرة أدى إلى ظهور حالات كثيرة من التسول وعمالة الأطفال التي غدت معضلة كبيرة يعاني منها سوق العمل الذي تجتاحه اختلالات وتشوهات انعكاساً للأزمات الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة.

#### مشاهد غير مسبوقة في سورية

ومن العاصمة السورية دمشق، خرجت صورتان، الأولى منتصف عام 2021 والثانية نهايته، فيهما التعبير الأبلغ ربما، عن حال السوريين. الصورة الأولى: تخلّى رجل عن طفلتيه الصغيرتين في مستشفى المواساة بالعاصمة دمشق، مع رسالة يقول فيها إنهما بحاجة إلى ماء وطعام، وإنهما لم تتناولا شيئاً منذ أيام. وأما الثانية التي انتشرت قبل أيام، لرجل خمسيني من غوطة دمشق، عبر تسجيل مصوّر يشرح خلاله وهو يبكي، تكاليف وجبة الطعام الواحدة بنحو 4 آلاف ليرة، وكيف وصل سعر رغيف الخبز إلى ألف ليرة وحفنة الشاي أو البيضة الواحدة إلى 500 ليرة، وإلى جانبه موقد نار يشبه طرائق العصر الحجري، وكيف يمزق الألبسة ويلملم بقايا الأحذية والأخشاب من الشوارع ليوقد النار، للطبخ والتدفئة، قبل أن يختم بالدعاء على نفسه بالموت، لأنه يعيش الذل والعجز عن إطعام ولده وزوجته.

## الغلاء يسحق غالبية المصريين... فقر وبطالة

لم يمر عام 2021 من دون أن يواصل الغلاء المتزايد سحق المزيد من المصريين، الذين اضحى اكثر من نصفهم تحت خط الفقر، وسط تزايد معدلات البطالة وبروز حالات صارخة للانتحار والجرائم الاسرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قصور تُبنى في عاصمة إدارية جديدة شرقي العاصمة المصرية القاهرة، وأبراج شاهقة الارتفاع على شاطئ البحر المتوسط في مدينة العلمين شمال البلاد، وبينهما قطار فائق السرعة يخدم الأغنياء بكلفة 23 مليار دولار. وفي المقابل، فقراء يقدمون على الانتحر بسبب معاناتهم من ضغوط أسرية، لا تنفصل بطبيعة الحال عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحت حكم الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.

ويسعى السيسي جاهداً إلى فصل المجتمع المصري إلى عالمين: الأول خاص بالأغنياء وبحاشيته من المسؤولين الكبار في الدولة وأسرهم، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توجيه الحكومة مخصصات الموازنة لبناء الطرق والجسور الرابطة بين المنتجعات والمدن الجديدة. أما الثاني فهو للغالبية العظمى من المصريين المسحوقين تحت وطأة الغلاء، ويعانون من غياب الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعارها بصورة تفوق قدراتهم المالية.

ولعل انتحار موظف بالقلعة نفسه من أعلى المبنى الذي يقع فيه مقر عمله، في ضاحية التجمع الخامس بالقاهرة، نتيجة تراكم ديون القروض و«البقالة» عليه، وتعرّضه إلى مضايقات مستمرة من مديره، وتهديده بالفصل، أبرز دليل على فقد قطاع كبير من المصريين للأمل في غد أفضل. ليس فقط من جراء ارتفاع تكلفة المعيشة منذ تحرير سعر الجنيه قبل 5 سنوات، ولكن أيضاً للزيادة الكبيرة في أسعار البنزين والكهرباء والغاز الطبيعي ومياه الشرب عاماً بعد عام. وأثقلت فواتير الاستهلاك الشهرية من الأعباء على المصريين خلال عام 2021، لا سيما الفقراء منهم ومحدودي الدخل، الذين باتوا يقتطعون ربع دخلهم على الأقل لسداد هذه الفواتير، بعد أن ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 860% منذ تولي السيسي الحكم عام 2014، وأسعار الغاز بنسبة تصل إلى 2400%.

كما ارتفعت أسعار أسطوانات البوتاغاز للاستهلاك المنزلي مجدداً في 2021، ليصل سعر الأسطوانة إلى 70 جنيهاً (4,45 دولارات)، والتي كانت تباع بـ5 جنيهات فقط في عهد الرئيس الراحل محمد مرسي، مع قفز أسعارها للاستهلاك التجاري من 16 إلى 140 جنيهاً، علماً أن الأسطوانة تباع للمستهلك بزيادة 10 جنيهات على سعرها الرسمي، سواء للاستهلاك المنزلي أو التجاري.

ويرى خبراء اقتصاد أن أكثر من نصف عدد السكان في مصر يقبعون تحت خط الفقر، نتيجة سياسات ترضخ إلى تعليمات صندوق النقد بشأن تقليص الدعم، وتحرير أسعار الوقود والكهرباء نهائياً، فضلاً عن خفض أعداد الموظفين الحكوميين، ارتباطاً بالحصول على عدة قروض من الصندوق بلغ إجماليها 20 مليار دولار تقريباً منذ 2016.

والفقر متعدد الوجوه في مصر، فهو لا يرتبط فقط بقلة النقود والمداخيل وارتفاع حجم الإنفاق، بل كذلك بالمعاناة الطويلة من البطالة التي تطاول نحو 17% من الشباب، بينما يكثف النظام من إقامة الاحتفالات والمهرجانات التي تكلف خزينة الدولة ملايين الدولارات، بصفة باتت شبه أسبوعية تحت شعار «الجمهورية الجديدة»، و«الإنجازات» التي تحققها الدولة في مجالات الطرق، والجسور، والنقل، والكهرباء.

ورغم خلو الموازنة المصرية من أي مخصصات لدعم الكهرباء في العامين الماليين 2020-2021 و2021-2022، إلا أن وزير الكهرباء، محمد شاكر، أعلن عن استمرار الزيادة السنوية في أسعارها حتى العام المالي 2024-2025، بحجة تحمّل خزانة الدولة نحو 22 مليار جنيه قيمة خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لمدة 5 سنوات مالية، تحت ذريعة احتواء التداعيات الاقتصادية لأزمة تفشي جائحة كورونا. وشهدت أسعار الكهرباء المنزلية في مصر 8 زيادات متوالية منذ يونيو/حزيران 2014. كذلك صدق الرئيس المصري في 2021 على تعديل قانون يهدف إلى «خصخصة» خدمات المرفق من خلال الفصل بين أنشطة نقل وإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، وتحويل سوق الكهرباء من سوق حكومية إلى سوق تنافسية.

سيدة مسنة تقف على باب منزلها في إحدى أفقر القرى بمحافظة أسيوط جنوب مصر (فرانس برس)

## سنة التدابير الاستثنائية تفاقم معيشة التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم يكن عام 2021 هيناً اقتصادياً على تونس، حيث تصنف السنة من بين السنوات الأصعب في تاريخ البلاد، بسبب تراجع كل المؤشرات وتصاعد الفقر والبطالة ودخول البلاد في أزمة سياسية منذ اعتماد التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو/ تموز وتضمنت تعليق أعمال البرلمان وإقالة الحكومة والاستحواذ على كل السلطات بيده.

وكان التونسيون يتطلعون إلى أن تكون 2021 سنة التعافي من آثار جائحة فيروس كورونا، التي دفعت الاقتصاد إلى الانكماش بمستويات قياسية بلغت 8,8% في العام السابق عليه، إلا أن الاضطرابات التي شهدتها البلاد خيبت الكثير من الآمال في تحقيق تحسن معيشي. وبدفع التونسيون غالبيا تداعيات أزمة الحكم، التي تسببت بهروب الاستثمارات وانفلات الأسعار وتصاعد نسب التضخم والبطالة. يقول المواطن سهيل المنصوري (48 عاما)، إنه عايش أزمات اقتصادية عدة مرت على تونس في نهاية الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، لكن «الأوضاع الاقتصادية الحالية هي الأسوأ على الإطلاق، إذ بلغ الغلاء مرحلة فاحشة لم يعد للكثيرين قدرة على مواجهته».

يؤكد سهيل، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن معدل دخل أسرته يزيد عن 3 آلاف دينار (حوالي ألف دولار) شهرياً، لكنه أصبح يصنف نفسه من فئة الفقراء، بسبب العجز عن مجاراة واقع يومي صعب يتطلب توفير الاحتياجات الأساسية لأسرته المتكونة من 5 أفراد وسداد قروض بنكية تلتهم أكثر من 40% من أجره. يضيف: «السلطة التونسيون غالبيا تداعيات أزمة الحكم، التي تسببت بهروب الاستثمارات وانفلات الأسعار وتصاعد نسب التضخم والبطالة. فيما تزداد الخدمات العامة تراجعاً، على رأسها النقل والصحة والتعليم».

وشهدت نسبة التضخم ارتفاعا متواصلا منذ بداية 2021، حيث كانت تبلغ 4,9% في يناير/ كانون الثاني، لترتفع إلى 5,7% في يونيو/ حزيران، و6,4% في نوفمبر/ تشرين الثاني. ورغم وعود الرئيس سعيد بكبح الغلاء بعد إعلان التدابير الاستثنائية، إلا أن الأسواق شهدت انفلاتا معاكساً، إذ قفزت أسعار المواد الغذائية الأساسية، واختفت سلع أخرى، منها زيت الطهي والبيض، كما اختفت مادة الحديد قبل أن تظهر مجدداً في الأسواق بعد زيادة أسعارها بنسبة 25% خلال شهرين في نهاية العام.

وتواجه نحو مليون أسرة الغلاء بجيوب خاوية بسبب فقدان الدخول والتحاق 300 ألف أسرة جديدة بقائمة العائلات الفقيرة والمعوزة، بحسب بيانات رسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي تدخلت الحكومة عبر قرض ممنوح من البنك الدولي لدعم الأسر الفقيرة عبر تحويلات مالية بقيمة 300 دينار للأسرة الواحدة، غير أن مساعدات البنك الدولي والتدخلات الحكومية لا يمكن أن تحد من وطأة الفقر والبطالة اللذين تحولا إلى مشاكل هيكلية.

يقول رمضان بن عمر، المتحدث الرسمي باسم منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (منظمة مدنية)، إن الغلاء والفقر وتردي الخدمات الاجتماعية من أبرز أسباب التحركات الاحتجاجية التي يجري رصدها شهرياً، مشيراً إلى انزلاق الطبقة الوسطى التي كانت العمود الفقري للتركيبة السكانية في تونس إلى خانة الفقراء.

من تظاهرة ضد الغلاء والفقر في تونس (فرانس برس)

## ليبيا: حكومة واحدة وانفراج اقتصادي مؤجل

> لا يزال الكثير من الليبيين يعانون من أزمات معيشية رغم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مطلع 2021

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

على الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مطلع عام 2021 وتوحيد الإنفاق العام، بعد انقسام سياسي دام أكثر من خمس سنوات، إلا أن تحسّن الوضع الاقتصادي ظل حلماً يراود الكثيرين، إذ لا تزال العديد من الصعوبات قابعة.

مشاهد المصطفين يومياً أمام المصارف في انتظار الحصول على بضع مئات الدنانير من مدخراتهم، كانت ولا تزال الأبرز حضوراً، إذ يعاني القطاع المصرفي من أزمة سيولة نقدية، نتيجة لجوء الكثيرين إلى اكتناز الأموال بعيداً عن خزائن البنوك، بسبب فقدان الثقة في المصارف والخوف من عدم الاستقرار الأمني في البلاد.

كما شهدت الأسواق قفزات في أسعار السلع الغذائية والأدوية، خاصة المواد المستوردة واسعة الاستهلاك، بنسب تتراوح بين 14% و77%، ما أدى إلى ارتفاع إنفاق الأسر على سلة الغذاء.

وفي سوق الكريمية، أكبر تجمع تجاري في ليبيا (على بعد 20 كيلومترا شمال العاصمة طرابلس)، يقول علي العبيدي تاجر جملة لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع الأسعار طاول مختلف السلع الأساسية، بسبب المضاربات التي انتهجتها العديد من الشركات الموردة بالتعاون مع بعض سماسرة السوق، بغرض تحقيق أرباح سريعة.

يضيف العبيدي لـ«العربي الجديد» أن الأسعار دخلت أشبه ما يكون بالبورصة، فكل يوم هناك سلعة ترتفع بشكل مفاجئ، وبالطبع نشهد قبل ذلك حدوث نقص في الكميات المعروضة في السوق، لتحضر بعدها بأسعار جديدة.

وبجانب المضاربات التي تلازم الأسواق وتؤثر على مستويات الأسعار وقدرة المواطنين على الشراء، عدل مصرف ليبيا المركزيّ سعر الصرف مطلع 2021 من 1,4 دينار للدولار الواحد إلى 4,48 دنانير للدولار، بانخفاض بلغت نسبته 70%، في ظل تراجع عائدات الدولة من النفط، الذي يمثل نحو 95% من الإيرادات.

يقول أحمد المبروك، الخبير الاقتصادي الليبي، إن تخفيض قيمة الدينار مع بقاء الحد الأدنى للأجور عند 450 ديناراً، تسبب في تراجع قيمة الدخول الحقيقية للأفراد، ما انعكس على معيشة المواطنين وتسبب في تزايد معدلات الفقر.

ووفق بيانات رسمية، فإن عدد المحتاجين إلى مساعدات ارتفع بنحو 900 ألف شخص خلال 2021، ليصلوا إلى نحو 1,3 مليون شخص، يمثلون 23% من السكان.

ويشير المبروك إلى أنه وفق سعر الصرف الجديد، فإن 80% من سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر ولا يستطيعون مسايرة ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن الحكومة مطلوب منها رفع الرواتب.

وبالتالي، اتخذت الحكومة خطوات نحو رفع رواتب بعض الفئات، ما جعل هناك نوعا من عدم العدالة، وفق سعدون الطلشاني، الذي يعمل طبيب أسنان، قائلا إن «2021 لم يشهد عدالة اجتماعية في توزيع الدخول، فهناك قطاعات تمت زيادة رواتب العاملين فيها وأخرى تنتظر، بينما هناك ترد في الأوضاع المعيشية بسبب الغلاء ونقص الخدمات».

في المقابل يقول حسين الأحمر، الذي يعمل معلماً في إحدى المدارس الحكومية: «2021 يعتبر جيداً لنا بالمقارنة مع السنوات السابقة، بسبب زيادة رواتب قطاع التعليم، مع صرف مزايا مالية أخرى للأسر».

> تخفيض سعر الدينار 70% وارتفاع الأسعار يطاول معظم السلع

مال وأعمال

رغم المخاطر التي تكتنف عالم الاستثمار في العام 2022، فإن التفاؤل هيمن على توقعات المؤسسات المصرفية الكبرى التي رأت أن السوق الأميركي سيواصل الارتفاع في العام المقبل رغم العقبات الخاصة بالمتحور «أوميكرون»

# مخاطر الاستثمار

## توقعات متفائلة بارتفاع مؤشرات وول ستريت في 2022

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما حقق المستثمرون في سوق المال الأميركي أكبر العوائد في نهاية العام 2021، فإن أصحاب الثروات ربما سيواجهون مجموعة من التحديات خلال العام المقبل. إذ إن الأسواق تدخل العام الجديد يوم السبت المقبل، وهي غير متيقنة بشأن تداعيات المتحور «أوميكرون»، الذي ينتشر بسرعة فائقة في العالم وربما يهدد بحدوث إغلاقات اقتصادية في الصين وبعض مناطق آسيا.

وحتى الآن هدد الوباء الخدمات السياحية وخدمات الترفيه وصناعة السفر الجوي والتنقل في أميركا وأوروبا مجدداً. وهذه الخدمات عادة ما تنعش الاقتصاد العالمي في الأسبوع الأخير من كل عام. وحسب بيانات موقع «ستاتسيتا» الذي يرصد أداء أسواق المال، بلغت القيمة السوقية للأسهم الأميركية حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي نحو 52,31 تريليون دولار. ويذكر أن مؤشر «أس آند بي 500»، وهو المؤشر الرئيسي لقياس أسهم وول ستريت، قد ينهي العام حول 4793 نقطة، وفقاً لبيانات السوق، صباح أمس الخميس. وعادة لا تكون هنالك صفقات مؤثرة في مجرى التداولات خلال الأيام الأخيرة من العام، لأن معظم الشركات تكون قد أغلقت مبكراً محافظها الاستثمارية. ويقدر مصرف «بنك أوف أميركا»، في تحليله الأرباح التي سيجنيها المستثمرون من سوق المال الأميركي بنهاية العام، بنحو 20%. من جانبه، يتوقع مصرف «ويلز فارغو» الأميركي أن تنهي «وول ستريت» العام الجاري بأرباح قياسية، ولكن معدل الأرباح سيتراجع في العام المقبل. وتقول الخبيرة الاقتصادية في شركة «نيويورك لايف إنفستمنت» الأميركية للاستثمار لورين غودوين، في تحليل نشرت مقتطفات منه مجلة «فورتشن» المتخصصة بشؤون المال والثروة، إن «مكاسب المستثمرين في بورصة وول ستريت ستكون متواضعة في العام 2022 مقارنة بمستويات العام 2021». ولكن يلاحظ أن مجلة «فوربس» قدرت أرباحاً كبرى للمستثمرين بنهاية العام بنحو 27%. وتتفاوت تقديرات الأرباح وفقاً للعمليات الحسابية التي تعتمدها كل مؤسسة أو مصرف. ولا يبدو أن المتحور «أوميكرون» هو وحده الذي يخيف المستثمرين، فهنالك مخاوف من تداعيات تشديد السياسة النقدية، حيث يتجه مجلس الاحتياط الفدرالي نحو رفع سعر الفائدة.

كما أن هنالك عدم اليقين حول توجهات التضخم. ويلاحظ أن الأسواق المالية تعودت على تدفق الأموال الرخيصة خلال السنوات الماضية، وتواجه الآن دورة جديدة من الفائدة المرتفعة المصحوبة بالتضخم، خاصة في الأسواق الناشئة التي تحتاج إلى دولارات لتمويل سندات الديون وتسديد فاتورة الوقود. وبالتالي يلاحظ أن توقعات خبراء المصارف لمسار الأسواق المالية تباينت كثيراً. ولكن حسب رصد «العربي الجديد»، فإن التفاؤل هيمن على قراءة السوق في العام 2022.

في هذا الشأن، يرى آيد كليسولد، المحلل في مؤسسة «نيد ديفيز» للأبحاث في نيويورك، أن هنالك احتمالاً أن يتباطأ دخل الشركات في الشهور الأولى من العام المقبل، ويدفع تشديد السياسة النقدية إلى تراجع أداء سوق المال الأميركي، قبل أن يسترد السوق أنفاسه لاحقاً خلال العام. ولكن في المقابل، فإن مجموعات مصرفية كبرى بدت متفائلة بمستقبل الاستثمار في الأسهم الأميركية، من بينها مجموعة «كريدي سويس» المصرفية ومصرف «جي بي مورغان»، التي رفعت من توقعاتها لأداء مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنحو 200 نقطة في نهاية 2022. واستندت هذه المصارف في تفاؤلها إلى السيولة الضخمة المتوفرة لدى المصارف الأميركية الكبرى.

ويتوقع المحلل في مصرف «غولدمان ساكس» ديفيد كوستين أن تواصل الأسهم الأميركية الارتفاع وأن يكسب مؤشر «أس آند بي 500» نحو 9% بنهاية العام ويرتفع إلى 5100 نقطة.

ورغم ذلك، يرى مصرف «جي بي مورغان» أن السوق سيشهد بعض الاضطرابات في الشهور الأولى من العام بسبب الغموض حول مسار النمو الاقتصادي العالمي ومستقبل السيطرة على متحورات كورونا. ولكن سيكون المحك الرئيسي في العام 2022، حسب مجلة «فوربس»، هو حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستحافظ على معدل نمو في حدود 6% وخفض معدل التضخم من مستواه المرتفع الحالي فوق 6,1%. وهذا المعدل هو الأعلى منذ 30 عاماً.

ويرى محللون أن تداعيات «أوميكرون» لن تقف فقط عند خفض معدل النمو ولكنها قد تخلق اختناقات في سلاسل الإمداد العالمية، وبالتالي ترفع من معدل التضخم فوق مستواه الحالي، وتضع مصرف الاحتياط الفدرالي في ورطة حقيقية.

ويرى محللون أن سوق المال الأميركية استفادت خلال عامي 2020 و2021 من عمليات التحفيز الكمي الضخمة التي ضختها المصارف المركزية العالمية والحكومات في الأسواق، والتي يقدرها مصرف «بنك أوف أميركا» بنحو 30 تريليون دولار حتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ويشير محللون إلى ثلاثة عوامل ستخفض أداء السوق خلال العام المقبل إلى جانب الغموض الخاص بالمتحور أوميكرون، وهي بحث المستثمرين عن تحقيق أرباح مرتفعة في أسواق الأسهم الرخيصة، مثل أوروبا وبريطانيا، وتريث المستثمرين في ضخ أموال جديدة بالسوق قبل التأكد من توجهات السياسة النقدية والتداعيات المتوقعة للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة في آسيا ودول النمور الآسيوية.

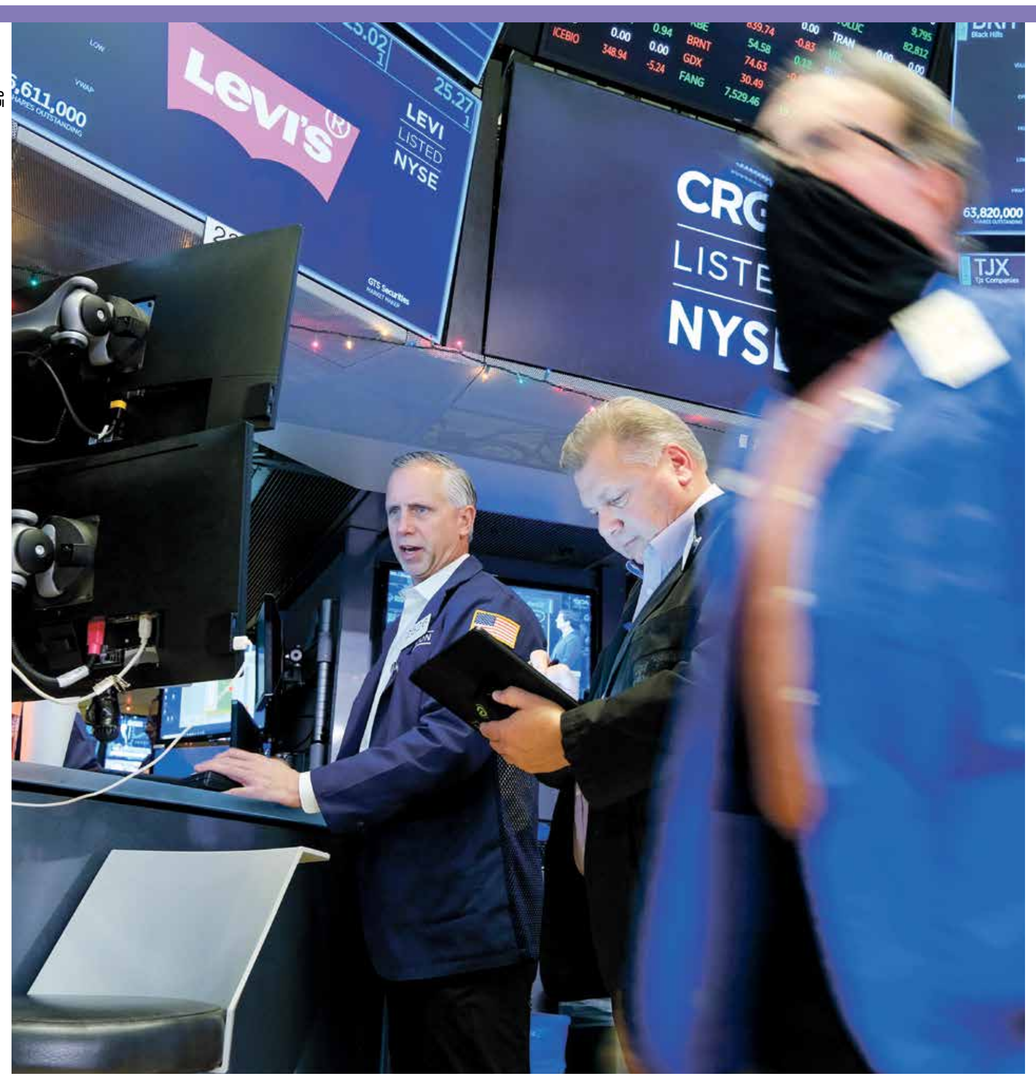

من سوق المال الأميركية (Getty)

**المستثمرون في وول ستريت كسبوا أكثر من 20% خلال 2021**

### عصر جديد من عدم المساواة

حذر اقتصاديون من أن جائحة «كورونا» أدت إلى عصر جديد من عدم المساواة المالية في الولايات المتحدة، إذ تتحمل الأسر الفقيرة وطأة ارتفاع الأسعار، وتؤدي الاختلافات في أنماط الإنفاق واختلاف ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى مستويات غير متكافئة. وقال كريس ويمر، المدير المشارك لمركز الفقر والسياسة الاجتماعية في جامعة كولومبيا، لشبكة «سي إن بي سي» إن بعض الأسر تواجه صعوبة في الاختيار.

# عوائد الطاقة تدعم روسيا في 2021 وتقلص مخاطر التوترات

تمكن الاقتصاد الروسي من النمو بمعدلات جيدة في نهاية 2021 مستفيداً من ارتفاع مداخيل الطاقة رغم مخاطر الحظر

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ينهي الاقتصاد الكلي الروسي عام 2021 بتعافي مؤشراته الرئيسية، مستفيدا إلى حد كبير من ارتفاع عائدات الطاقة في ظل صعود أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، الأمر الذي عزز من مناعة البلاد اقتصادياً ضد مخاطر تداعيات التوترات السياسية.

وحقق الاقتصاد الروسي نموا يزيد عن 4%، وسط استقرار لسعر صرف الروبل امام العملات الأجنبية، وارتفاع الاحتياطيات الدولية إلى أكثر من 625 مليار دولار، وفائض في الموازنة. لكن من جانب آخر، عانى المواطن الروسي من تسارع وتيرة التضخم إلى أكثر من 8%، فيما يعد أعلى مستوى منذ أكثر من خمس سنوات، مما لم يترك للمصرف المركزي الروسي خياراً سوى الرفع التدريجي لسعر الفائدة الأساسية، ليبلغ 8,5%. وتشير التقديرات الأولية الصادرة عن هيئة الإحصاء الروسية «روس ستات» إلى أن أسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت بنسبة 8,39% منذ بداية العام، وهو أعلى معدل منذ عام 2015 الذي شهد ذروة متاعب الاقتصاد الروسي على إثر مواجهته صدمتي تدني أسعار النفط والعقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا.

وفي هذا الإطار، يعتبر الخبير الاقتصادي الكسندر زوتين، أن عام 2021 تميز بالنمو الاقتصادي المعوض لخسائر عام 2020 الذي شهد أشد إجراءات الإغلاق الكلي لمواجهة جائحة فيروس كورونا. ويقول زوتين لـ«العربي الجديد»: «مر عام 2021 تحت عنوان انتعاش النمو الاقتصادي في العالم أجمع، وليس في روسيا وحدها، ومع ذلك، جاءت روسيا من بين الدول المستفيدة من ارتفاع أسعار المواد الخام، وبصفة خاصة تعافي أسعار النفط والمعادن».

ويضيف «سجلت أسعار بعض المواد الخام مثل الغاز الطبيعي أعلى مستويات تاريخياً، مما أثر إيجاباً على عوائد الموازنة الروسية، على عكس أغلب الدول المتقدمة والنامية، إذ تتبع روسيا نهجاً محافظا للغاية في سياسات الموازنة التي ستحقق فائضاً في 2021 وفي العام الجديد أيضا مقابل عجز ضخم بموازنات دول أخرى». وتظهر البيانات الأولية الصادرة عن وزارة المالية الروسية أن الموازنة الفدرالية حققت فائضاً قدره 2,33 تريليون روبل (نحو 31,5 مليار دولار)، وسط توقعات أن يبلغ الفائض النهائي للعام المنتهي 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحول أسباب ارتفاع وتيرة التضخم في روسيا، يقول زوتين: «روسيا تسير ضمن التوجه العالمي الناجم عن اتباع المصارف المركزية العالمية، وفي مقدمتها الاحتياط الفدرالي الأميركي والمصرف المركزي الأوروبي، سياسات خفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستويات منذ عام 2020، إلا أن المصرف المركزي الروسي تحول في عام 2021 نحو تشديد السياسات النقدية عن طريق رفع سعر الفائدة الأساسية بانتظام».

من جهته، يرى كبير الاقتصاديين في وكالة «إكسبرت را» الروسية للتصنيف الائتماني أنطون تاباخ، أن 2021 سيبقى في ذاكرة الروس كعام موجة التضخم المفاجئة وضرورة رفع أسعار الفائدة التي ستبطأ النمو الاقتصادي في العام الجديد.

ويقول تاباخ لـ«العربي الجديد»: «النتيجة الرئيسية لعام 2021 هي موجة التضخم التي شكلت مفاجأة للجميع وأدت إلى ضرورة رفع الفائدة، وفي كل مرة لم تكن تتحقق التوقعات بتراجع وتيرة التضخم». وحول تصوره لأداء الاقتصاد الروسي في العام المقبل، يضيف: «ستؤدي سياسات المصرف المركزي إلى تراجع وتيرة التضخم، فهو يعلم ما يفعل، ولكن ثمن ذلك سيكون هو النمو البطيء».

على صعيد آخر، شهد سعر صرف الروبل في العام المنتهي استقراراً لافتاً، عند مستوى تراوح بين 73 - 74 روبلاً للدولار الواحد، مع تراجعه إلى 76 - 77 للدولار في بعض الأوقات من الربيع الماضي تحت وطأة تجدد التوتر العسكري شرق أوكرانيا وفرض عقوبات أميركية جديدة على روسيا.

ويشير كبير المحللين في مجموعة «تيلي ترید» للتداول في موسكو، مارك غويخمان، إلى أن سعر صرف الروبل اعتمد في السنة المنتهية بالدرجة الأولى على العوامل الخارجية، وفي مقدمتها تجدد التوترات الجيوسياسية ومخاطر تشديد العقوبات.

ويقول غويخمان في حديث لـ«العربي الجديد»: «عندما تبين أن مخاطر فرض عقوبات أكثر شدة لن تتحقق، تنفس المستثمرون الصعداء، وأصبح سعر صرف الروبل يواكب التوجه المتفائل العام بالأسواق المالية العالمية وإقبالها على الأصول الخطرة.

**الروبل تارجح في نطاق ضيق بين 73 و74 مقابل الدولار**

سوق المال الروسي وسط موسكو (Getty)

# الليرة التركية تنهي العام بتقلبات

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

كشف وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين نباتي عن تراجع ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية من 169 مليار دولار إلى 162 مليار دولار، وبلوغ إيداعات العملة المحلية وفق الآلية المالية الجديدة التي أعلنت عنها السلطات إلى 59,8 مليار ليرة، بينما تعاود الليرة تراجعها بعد تحسن لبضعة أيام.

وقال نباتي، في مقابلة مع محطة «سي إن إن» في نسختها التركية، مساء الأربعاء، إن التقلبات الحالية في سعر الليرة لا تبعث على القلق، وإنها ستعود إلى المستويات العادية، مضيفا أن «عام 2022 سيكون عاماً مستقراً، وسنشعر تدريجياً بتخفيضات التضخم اعتباراً من شهر يناير (كانون الثاني) المقبل، وسنرى التخفيضات على أساس شهري حتى عام 2023».

وبلغ التضخم حوالي 20% في الأشهر القليلة الماضية مدفوعاً بهبوط سعر الليرة إلى مستويات قياسية، عقب خفض البنك المركزي أسعار الفائدة بشكل متتال.

لكن في 20 ديسمبر/ كانون الأول، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده ستطلق أداة مالية جديدة تتيح تحقيق مستوى الأرباح المحتملة نفسه للمدخرات بالعملات الأجنبية عبر إبقاء الأصول بالليرة. وعقب تلك التصريحات مباشرة، انتعشت الليرة التركية بشكل كبير، وحققت العديد من المكاسب.

لكن الليرة عاودت الهبوط في الأيام الأخيرة، لتنهي العام على تقلبات حادة، وكسر الدولار حاجز 13 ليرة مجدداً، أمس الخميس، مقابل نحو 12,6 في إغلاق الأربعاء. وخسرت العملة التركية نحو 42% من قيمتها في 2021، إذ لم يكن الدولار يتجاوز 7,4 ليرات في مطلع العام.

ورغم التعافي الذي شهدته الليرة بعد تصريحات الرئيس التركي حول الآلية المالية الجديدة مسجلة نحو 10 ليرات للدولار، بعدما تجاوزت حاجز 18 ليرة في وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول، إلا أنها تعاود التراجع منذ الأحد الماضي.

ويقول الخبير الاقتصادي سيد عمر، من إسطنبول، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن تراجع الليرة مجدداً «يرجع إلى ممارسات بعض كبار المضاربين، الذين يسعون لتفريغ سياسة الدعم الحكومية من جيوبها، وذلك لإظهار الحكومة التركية في مظهر العجز عن ضبط قيمة الليرة».

ويتوقع عمر أن «يبقى سعر الصرف على المدى القريب على الأقل مرهونا برد فعل المضاربين وسياسة الحكومة التركية المالية والنقدية». لكن وزير الخزانة والمالية التركي يتوقع أن «يكون 2022 عاماً مستقراً».

وتعول تركيا على زيادة الصادرات لتحقيق نمو اقتصادي أكبر وموارد إضافية من النقد الأجنبي، بما ينعكس على استقرار عملتها. وتتزايد الآمال بأن يغلق 2021 على بلوغ قيمة الصادرات أكثر من 220 مليار دولار، بعد تراجعها عام 2020 إلى 169,5 مليار دولار، في حين وصلت إلى حوالي 180 مليار دولار في 2019.

**الليرة خسرت نحو 42% من قيمتها في 2021**

غلاء غير مسبوق في إسطنبول (getty)

رؤية

# الاقتصاد المغربي... توقعات مقلقة

**احمد ذكر الله**

تعاني المملكة المغربية منذ سنوات عدة من تدني وعدم استقرار معدل النمو، حيث لم يتجاوز متوسطه 3,2% خلال العشرين سنة الماضية، وهي النسبة التي انخفضت بحدة إلى سالب 6,3% خلال العام الماضي، نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا. وكان من المأمول تحسنها بصورة كبيرة خلال 2021 والأعوام القادمة، ولكن لا يزال الموقف ضبابيا وأقل من المأمول إلى حد كبير، خاصة فيما يخص معدل النمو لمجمل الخمس سنوات القادمة.

وفيما كشف بنك المغرب (المركزي) أن نسبة النمو التي ستسجل في 2021 ستبلغ 6,2%، وهي نفس النسبة تقريبا التي أشار اليها رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى المغرب روبرتو كارداراي، في التقرير الختامي لبعثة الصندوق المتعلق بتقييم السياسات والآفاق الاقتصادية للمملكة، كما أشار المركز المغربي للظرفية توقعه تحقيق نسبة نمو 7,1%، إلا أن توقعات الأعوام القادمة جاءت صادمة إلى حد كبير، خاصة في ما يتعلق بالتوقع بمعدل نمو لا يزيد عن 3% فقط في 2022.

وقد اتبع عزيز أخنوش، رئيس الحكومة المغربية، استراتيجية حذرة في تعامله مع نسب النمو الاقتصادي المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة، وبدا ذلك واضحا بجلاء خلال استعراضه للخطوط العريضة للبرنامج الحكومي 2021-2026، والذي أكد فيها أخنوش أنه يهدف إلى تحقيق نسبة نمو لن تقل عن 4% في المتوسط.

ومن الواضح أن توقعات أخنوش تأثرت بالأوضاع الحالية للاقتصاد العالمي، وتفشي المتحور الجديد «أوميكرون» الذي أعاد فكرة الإغلاق، وما صحبه من تداعيات ضخمة على الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني التداعيات حتى الوقت الحالي.

عموما مسألة تباين توقعات النمو بين الحكومة وبنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، مسألة جدلية تضفي الكثير من الشكوك حول حقيقة الأداء الاقتصادي العام وليس معدل النمو فقط، وينبغي العمل على إيجاد حل سريع لها بشكل علمي من خلال تنسيق الأطراف الثلاثة، لتفادي أي صورة من صور المبالغة في الإعلان عن الأرقام المتوقعة في هذا الشأن، وهو الأمر الذي سيؤثر سلبا على الخطط المطروحة لمواجهة المشكلات وعلى الأخص الهيكلية منها.

فقد أثار متوسط معدل النمو الذي أعلنه رئيس الوزراء، للخمسة أعوام القادمة، المخاوف حول مستقبل الاقتصاد المغربي، خاصة في ظل المشاكل الاعتيادية السابقة على فيروس كورونا والتي بات واضحا تجذرها، وأن مواجهتها ستحتاج إلى وقت كبير، ويأتي على رأس المخاوف، عدم القدرة على الاستمرار في تحسين معدلات البطالة واستيعاب الأيدي العاملة المستجدة في سوق العمل، لا سيما بعد قفز معدل البطالة إلى 11,9% بنهاية عام 2020.

ووفقا للتقرير الأخير الصادر عن بنك المغرب، فقد حدث تراجع ملموس في العدد الصافي لمناصب الشغل المفقودة سنويا إلى 202 ألف في النصف الأول من عام 2021، مقارنة بحوالي 451 ألفا في النصف الأخير من عام 2020، وبحسب الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول الشغل والبطالة، فقد ارتفع معدل البطالة في الربع الثاني من 2021 إلى 12,8%، مقابل 12,3% في الفترة نفسها من 2020، وهي الأرقام التي تؤكد أن هذه التحسينات دون المطلوب، خاصة أن معدل نمو 1% يخلق 26 ألف وظيفة فقط.

وبحسبة بسيطة فإن توظيف المتعطلين في المغرب والبالغ إجمالي عددهم 1,6 مليون نسمة، يحتاج إلى استمرار وتراكم لمعدل نمو يبلغ 6% لمدة تزيد عن 10 سنوات أو معدل نمو 10% لمدة تزيد عن 6 سنوات، مع عدم دخول وارد جديد إلى سوق العمل، وهو الأمر الذي يشير إلى معايشة الاقتصاد المغربي طبقا لتوقعات رئيس وزرائه لأزمة بطالة كبيرة، تمتد لما بعد انتهاء الخطة الخمسية الحالية في عام 2026.

ويعاني سوق العمل المغربي حتى قبل أزمة كورونا الكثير من مظاهر الهشاشة التي يتضرر منها العمال، حيث تنتفي العقود في الكثير من القطاعات، وبحسب توصيف البنك الدولي لا يزال بناء سوق عمل ديناميكي وشامل يمثل تحديًا مستمرًا في المغرب، فعلى الرغم من أن تضاعف نصيب الفرد من الدخل بين عامي 2000 و2018، وانخفاض معدل الفقر إلى ثلث مستواه في عام 2000، فإن عملية خلق فرص الشغل لم تواكب ذلك على مدار العقد الماضي.

كما يؤكد البنك الدولي كذلك أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لن يؤدي إلى إتاحة فرص أكثر بصورة جوهرية للعمل الرسمي المغربي، لذلك، وإنه بالإضافة إلى تحسين الحوافز للنشاط الاقتصادي الرسمي الذي قد يحدث بعض التأثير، فإن السياسات الأوسع نطاقاً التي تعمل على تحسين الإنتاجية، وسبل كسب الرزق داخل القطاع غير الرسمي، ستكون لبنة أساسية لتنمية اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقاً.

ويرى المتابع للاقتصاد المغربي بوضوح تأثير القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي، وهو القطاع الذي يبقى رهينا بتساقط الأمطار إلى حد كبير، حيث أدى تناقص كثافته إلى تفاقم تداعيات كورونا على الاقتصاد، كما أدى تحسن كمياته إلى بعض التعافي، لا سيما على مستوى استيعاب العمالة.

وقد بدا ذلك واضحاً من بيانات المندوبية السامية للتخطيط، والتي أشارت إلى أن قطاع الفلاحة والغابة والصيد أحدث 318 ألف فرصة عمل في 2021، ووفر قطاع البناء والأشغال العمومية 108 آلاف فرصة عمل، بينما وفر قطاع الخدمات 40 ألف فرصة عمل، بينما فقدت الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية 53 ألف فرصة عمل.

هذا الاعتماد الكبير على قطاع الفلاحة في معدل النمو وخلق فرص العمل، ينبه إلى ضرورة المزيد من الاعتماد على التنوع الإنتاجي، والمزيد من التوجه نحو التصنيع، وهو الأمر الذي يستلزم المزيد من التفعيل للجهود الحكومية في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتكامل وتغذي المصانع الكبرى.

يمتلك المغرب المقومات الاقتصادية والبشرية الكاملة اللازمة للانطلاق الاقتصادي، وهي المقومات التي تحتاج إلى استراتيجيات قومية جادة وفاعلة في استثمارها، لا سيما في التوجه نحو تعميق التصنيع، ومواجهة المشكلات التي تواجه قطاع الفلاحة، وحتى يحدث ذلك فإن التوقعات الاقتصادية لمستقبل الاقتصاد المغربي تبدو مقلقة إلى حد كبير.